محكمة الحلة الصناعية في أولى جلساتها تنظر دعوى تعويض عن مخلفات مصنع الأسمدة الجنوبي

٣٤ مدعياً يطالبون بتعويضات عن أضرار بيئية وصحية ... والمصنع يرد بأن الأدلة المقدمة لا تربط بين نشاطه والتلوث المرصود

الحلة – مراسلنا: عقدت محكمة الحلة الصناعية، برئاسة القاضي نبيل عبد الرحمن الدليمي، أولى جلسات النظر في الدعوى المقامة ضد مصنع الأسمدة الجنوبي، والتي تطالب بتعويضات عن أضرار بيئية وصحية يدعي المدعون أنها ناجمة عن مخلفات المصنع. وحضر الجلسة ٣٤ مدعياً من سكان قرية أبو الخصيب وأقارب المتوفين، إضافة إلى ممثلين عن المصنع وعن وزارة البيئة.

وتعود وقائع القضية إلى الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩، حيث تقدم المدعون بشكاوى متفرقة إلى مديرية بيئة المحافظة، أكدت في مجملها وجود تلوث في مياه الآبار المحلية وارتفاع في معدلات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والجلدية. وقد أحالت المديرية الشكاوى إلى لجنة فنية خلصت في تقريرها إلى وجود مستويات مرتفعة من الفوسفات والفلورايد في عينات المياه المأخوذة من ٦ آبار قريبة من المصنع.

وقال المحامي وكيل المدعين، عادل فرحان الشمري، في مرافعته: «لدينا تقارير رسمية وشهادات طبية وصور فوتوغرافية تثبت أن المصنع كان يطرح مخلفاته في أراض مكشوفة على بعد أقل من كيلومتر واحد من أقرب المنازل، وأن هذه المخلفات وصلت إلى المياه الجوفية التي يعتمد عليها السكان في الشرب والزراعة». وطالب بتعويض إجمالي قدره ٤٥٠ مليون دينار، إضافة إلى إلزام المصنع بإغلاق مكب المخلفات وتنظيف الموقع على نفقته.

من جهته، نفى المحامي وكيل المصنع، رياض كامل العبيدي، وجود أي علاقة سببية مثبتة بين نشاط المصنع والأضرار المدعى بها، مشيراً إلى أن «التقارير التي قدمها المدعون لا ترقى إلى مستوى الدليل القاطع، وأن بعضها أعد من جهات غير مختصة». وأضاف أن المصنع «يلتزم بكافة الشروط البيئية المقررة، وقد حصل على شهادة المطابقة في آخر تفتيش أجري في شباط الماضي».

وقررت المحكمة، بعد الاستماع إلى أقوال الطرفين، تأجيل الدعوى إلى جلسة ١٥ أيار المقبل، وإحالة الملف إلى لجنة خبراء مشتركة تضم ثلاثة أعضاء، تكلف بزيارة موقع المخلفات وإعداد تقرير تفصيلي خلال ٦٠ يوماً. كما قررت المحكمة إلزام المصنع بإيداع مبلغ ٥٠ مليون دينار كتأمين قضائي، وإلزام وزارة البيئة بتقديم نتائج فحوصات المياه التي أجرتها خلال السنوات الثلاث الماضية.

وأكد رئيس المحكمة في ختام الجلسة أن «الحكم سيبنى على الأدلة العلمية وحدها، بعيداً عن أي اعتبارات أخرى»، مشيراً إلى أن المحكمة «حريصة على تحقيق العدالة للمتضررين، وفي الوقت نفسه لا تريد أن تكون سبباً في إغلاق مصنع يوفر فرص عمل لمئات العائلات في المنطقة». ويأمل المدعون أن تسفر الخبرة الفنية عن نتائج حاسمة تنهي سنوات من المعاناة والشكاوى التي لم تجد نفعاً حتى الآن.

وفي سياق متصل، أعلنت نقابة المحامين في الحلة عن تشكيل لجنة متابعة قانونية للقضية، برئاسة المحامي سعد الدين فرحان العبيدي، لتقديم المشورة القانونية للمدعين الذين لا يملكون القدرة على توكيل محامين خاصين، وذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية. وقال العبيدي إن اللجنة «ستعمل على توثيق كل الأدلة والشهادات، وستتابع القضية في جميع مراحلها، لأن ما يحدث ليس مجرد نزاع بين شركة وأفراد، بل هو اختبار حقيقي لقدرة القانون على حماية البيئة والإنسان».

وأشار العبيدي إلى أن اللجنة تلقت حتى الآن ٢١٢ شكوى من سكان القرية والقرى المجاورة، معظمها تتعلق بأضرار صحية لحقت بالأطفال وكبار السن، مؤكداً أن «الأرقام الطبية وحدها كافية لإثبات حجم الكارثة، وسنطالب المحكمة بالاستعانة بخبراء مستقلين لا يرتبطون بأي جهة رسمية». وأضاف أن النقابة «لن تسمح بتحويل هذه القضية إلى ورقة ضغط سياسية أو إعلامية، فهي قضية إنسان قبل كل شيء».

من جانبها، أكدت مديرة مكتب المتابعة القانونية في النقابة، المحامية رنا سليم الجبوري، أن اللجنة ستعقد أول اجتماع لها يوم السبت المقبل في مقر النقابة، وستعلن عن آلية واضحة لاستقبال الشكاوى والمستندات. وقالت الجبوري: «نريد أن نضمن أن كل متضرر يجد من يسمعه ويدافع عن حقه، وأن لا تضيع الحقوق بسبب الجهل بالإجراءات أو قلة الإمكانات». وأكدت أن اللجنة ستنسق مع لجنة الخبراء المشتركة لضمان تبادل المعلومات بشكل كامل.

وتأتي هذه الخطوة بعد أسابيع من تظاهرات شهدتها القرية للمطالبة بإغلاق المصنع أو نقله، حيث رفع المتظاهرون لافتات تطالب بالعدالة وتحمل صور أطفال يعانون من أمراض مزمنة. وقد أثارت تلك التظاهرات اهتمام وسائل الإعلام المحلية، وسط مطالبات بأن تكون القضية اختباراً حقيقياً لمدى استقلال القضاء وقدرته على مواجهة النفوذ الاقتصادي.

مجلس بلدية الحلة يقر موازنة ٢٠٢١ بعجز قدره ٢٠ مليار دينار

الموازنة تخصص ٤٠ بالمئة من نفقاتها للمشاريع الخدمية وتعتمد على قروض لتمويل مشروع الصرف الصحي

الحلة – مراسلنا: صادق مجلس بلدية الحلة في جلسته العادية التي عقدها يوم الثلاثاء ١٦ شباط الجاري على مشروع موازنة البلدية للسنة المالية ٢٠٢١، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات بين أعضاء المجلس الـ ١٥ وممثلين عن الدوائر البلدية. وتبلغ النفقات المقدرة في الموازنة ٨٧ مليار دينار، فيما تقدر الإيرادات المتوقعة بـ ٦٧ مليار دينار، ما يعني عجزا قدره ٢٠ مليارا يخطط لتغطيته عبر قروض من المصرف الزراعي.

وصوت لصالح الموازنة ١١ عضوا من أصل ١٥، بينما امتنع ٣ أعضاء عن التصويت، وصوت عضوان ضدها. وقال رئيس المجلس، عبد الرحمن الدليمي، في كلمته إن «الموازنة جاءت واقعية وتراعي الأولويات الحقيقية للمدينة، وإن العجز المقدر ليس مخيفا إذا ما أحسن استخدام القروض في مشاريع تدر عائدا على البلدية». وأضاف أن المجلس «لن يسمح بأي إنفاق غير مدروس، وسنتابع كل دينار بدقة».

وتخصص الموازنة 40 بالمئة من نفقاتها للمشاريع الخدمية، أي ما يعادل ٣٤ مليار دينار، وهي نسبة اعتبرها عضو المجلس عن الدائرة الثالثة، فراس كامل العبيدي، «الأعلى منذ سنوات»، مشيرا إلى أن «الأرقام وحدها لا تكفي، فالشارع الرئيسي في حي النخيل ما زال ينتظر التعبيد منذ أكثر من عشر سنوات». وأكد العبيدي أنه سيطالب بإدراج الشارع ضمن المرحلة الأولى من المشاريع.

وتشمل المشاريع الممولة من القروض مشروع الصرف الصحي الذي تقدر كلفته الإجمالية بـ ١٢ مليار دينار، ويمتد على مرحلتين، إضافة إلى توسعة شبكة المياه وإنشاء جسر عائم على نهر الحلة. وقال مدير دائرة الهندسة في البلدية، المهندس سامر يوسف الكاظمي، إن «المشروع ضروري لحماية المدينة من الفيضانات، وقد أنجزنا دراسات الجدوى اللازمة، ونتوقع أن يستغرق تنفيذه ثلاث سنوات».

في المقابل، انتقد عضو المجلس عن الدائرة الخامسة، نادية حمدان الشمري، تخصيص مبلغ 3 ملايين دينار فقط لصيانة الطرق، واصفة المبلغ بأنه «مبلغ رمزي لا يكاد يغطي ثمن الإسفلت اللازم لشارع واحد». وردت عضو المجلس عن الدائرة الرابعة، سلوى عبد الكريم الزبيدي، بأن «الصيانة الدورية ستنفذ بالتعاون مع شركة خاصة، وبالتالي فإن المبلغ المخصص يكفي للمرحلة الأولى فقط».

وتضمنت الموازنة زيادة في رسوم النظافة العامة بنسبة 10 بالمئة، وهي الزيادة الأولى منذ عام 2018، وفرض رسم جديد على استخراج رخص البناء بقيمة 250 دينارا للمتر المربع الواحد. وقال رئيس المجلس إن «الزيادة ضرورية لتحسين جودة الخدمات، ولن تشمل الأسر ذات الدخل المحدود»، مشيرا إلى أن «الإعفاءات ستمنح بقرار من لجنة خاصة».

وأعلن مدير دائرة المالية، السيد كامل عبد الستار الجبوري، أن البلدية ستطلق حملة لتحصيل المتأخرات المستحقة على المواطنين، والتي تقدر بنحو 4 مليارات دينار، عبر تسهيلات في السداد تمتد لستة أشهر. وأكد أن «من يسدد خلال الشهر الأول سيحصل على خصم 15 بالمئة من قيمة الغرامات المتراكمة».

وتأتي هذه الموازنة في ظل أزمة مالية خانقة تعاني منها البلديات في مختلف أنحاء البلاد، بعد تراجع التخصيصات الحكومية بنسبة 40 بالمئة خلال العام الماضي. وقال مراقب الشؤون المالية في مجلس محافظة الحلة، السيد رياض عبد الكريم الطائي، إن «الاعتماد على القروض خطوة محفوفة بالمخاطر، ونأمل أن تكون الإيرادات المحلية قادرة على تغطية الأقساط خلال السنوات المقبلة».

وأعلن رئيس المجلس أن الموازنة ستعرض للمناقشة العلنية في جلسة مفتوحة للجمهور يوم 5 آذار المقبل، قبل التصويت النهائي عليها في جلسة 19 من الشهر نفسه. وأكد أن «الباب مفتوح أمام أي ملاحظات بناءة، ونريد أن تكون الموازنة وثيقة تعبر عن الجميع».

مجلس بلدية الحلة يقر موازنة ٢٠٢١ بعجز قدره ٢٠ مليار دينار

الموازنة تخصص ٤٠ بالمئة من نفقاتها للمشاريع الخدمية وتعتمد على قروض لتمويل مشروع الصرف الصحي

الحلة – مراسلنا: صادق مجلس بلدية الحلة في جلسته العادية التي عقدها يوم الثلاثاء ١٦ شباط الجاري على مشروع موازنة البلدية للسنة المالية ٢٠٢١، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات بين أعضاء المجلس الـ ١٥ وممثلين عن الدوائر البلدية. وتبلغ النفقات المقدرة في الموازنة ٨٧ مليار دينار، فيما تقدر الإيرادات المتوقعة بـ ٦٧ مليار دينار، ما يعني عجزا قدره ٢٠ مليارا يخطط لتغطيته عبر قروض من المصرف الزراعي.

وصوت لصالح الموازنة ١١ عضوا من أصل ١٥، بينما امتنع ٣ أعضاء عن التصويت، وصوت عضوان ضدها. وقال رئيس المجلس، عبد الرحمن الدليمي، في كلمته إن «الموازنة جاءت واقعية وتراعي الأولويات الحقيقية للمدينة، وإن العجز المقدر ليس مخيفا إذا ما أحسن استخدام القروض في مشاريع تدر عائدا على البلدية». وأضاف أن المجلس «لن يسمح بأي إنفاق غير مدروس، وسنتابع كل دينار بدقة».

وتخصص الموازنة 40 بالمئة من نفقاتها للمشاريع الخدمية، أي ما يعادل ٣٤ مليار دينار، وهي نسبة اعتبرها عضو المجلس عن الدائرة الثالثة، فراس كامل العبيدي، «الأعلى منذ سنوات»، مشيرا إلى أن «الأرقام وحدها لا تكفي، فالشارع الرئيسي في حي النخيل ما زال ينتظر التعبيد منذ أكثر من عشر سنوات». وأكد العبيدي أنه سيطالب بإدراج الشارع ضمن المرحلة الأولى من المشاريع.

وتشمل المشاريع الممولة من القروض مشروع الصرف الصحي الذي تقدر كلفته الإجمالية بـ ١٢ مليار دينار، ويمتد على مرحلتين، إضافة إلى توسعة شبكة المياه وإنشاء جسر عائم على نهر الحلة. وقال مدير دائرة الهندسة في البلدية، المهندس سامر يوسف الكاظمي، إن «المشروع ضروري لحماية المدينة من الفيضانات، وقد أنجزنا دراسات الجدوى اللازمة، ونتوقع أن يستغرق تنفيذه ثلاث سنوات».

في المقابل، انتقد عضو المجلس عن الدائرة الخامسة، نادية حمدان الشمري، تخصيص مبلغ 3 ملايين دينار فقط لصيانة الطرق، واصفة المبلغ بأنه «مبلغ رمزي لا يكاد يغطي ثمن الإسفلت اللازم لشارع واحد». وردت عضو المجلس عن الدائرة الرابعة، سلوى عبد الكريم الزبيدي، بأن «الصيانة الدورية ستنفذ بالتعاون مع شركة خاصة، وبالتالي فإن المبلغ المخصص يكفي للمرحلة الأولى فقط».

وتضمنت الموازنة زيادة في رسوم النظافة العامة بنسبة 10 بالمئة، وهي الزيادة الأولى منذ عام 2018، وفرض رسم جديد على استخراج رخص البناء بقيمة 250 دينارا للمتر المربع الواحد. وقال رئيس المجلس إن «الزيادة ضرورية لتحسين جودة الخدمات، ولن تشمل الأسر ذات الدخل المحدود»، مشيرا إلى أن «الإعفاءات ستمنح بقرار من لجنة خاصة».

وأعلن مدير دائرة المالية، السيد كامل عبد الستار الجبوري، أن البلدية ستطلق حملة لتحصيل المتأخرات المستحقة على المواطنين، والتي تقدر بنحو 4 مليارات دينار، عبر تسهيلات في السداد تمتد لستة أشهر. وأكد أن «من يسدد خلال الشهر الأول سيحصل على خصم 15 بالمئة من قيمة الغرامات المتراكمة».

وتأتي هذه الموازنة في ظل أزمة مالية خانقة تعاني منها البلديات في مختلف أنحاء البلاد، بعد تراجع التخصيصات الحكومية بنسبة 40 بالمئة خلال العام الماضي. وقال مراقب الشؤون المالية في مجلس محافظة الحلة، السيد رياض عبد الكريم الطائي، إن «الاعتماد على القروض خطوة محفوفة بالمخاطر، ونأمل أن تكون الإيرادات المحلية قادرة على تغطية الأقساط خلال السنوات المقبلة».

وأعلن رئيس المجلس أن الموازنة ستعرض للمناقشة العلنية في جلسة مفتوحة للجمهور يوم 5 آذار المقبل، قبل التصويت النهائي عليها في جلسة 19 من الشهر نفسه. وأكد أن «الباب مفتوح أمام أي ملاحظات بناءة، ونريد أن تكون الموازنة وثيقة تعبر عن الجميع».

محكمة الحلة الصناعية في أولى جلساتها تنظر دعوى تعويض عن مخلفات مصنع الأسمدة الجنوبي

٣٤ مدعياً يطالبون بتعويضات عن أضرار بيئية وصحية ... والمصنع يرد بأن الأدلة المقدمة لا تربط بين نشاطه والتلوث المرصود

الحلة – مراسلنا: عقدت محكمة الحلة الصناعية، برئاسة القاضي نبيل عبد الرحمن الدليمي، أولى جلسات النظر في الدعوى المقامة ضد مصنع الأسمدة الجنوبي، والتي تطالب بتعويضات عن أضرار بيئية وصحية يدعي المدعون أنها ناجمة عن مخلفات المصنع. وحضر الجلسة ٣٤ مدعياً من سكان قرية أبو الخصيب وأقارب المتوفين، إضافة إلى ممثلين عن المصنع وعن وزارة البيئة.

وتعود وقائع القضية إلى الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩، حيث تقدم المدعون بشكاوى متفرقة إلى مديرية بيئة المحافظة، أكدت في مجملها وجود تلوث في مياه الآبار المحلية وارتفاع في معدلات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والجلدية. وقد أحالت المديرية الشكاوى إلى لجنة فنية خلصت في تقريرها إلى وجود مستويات مرتفعة من الفوسفات والفلورايد في عينات المياه المأخوذة من ٦ آبار قريبة من المصنع.

وقال المحامي وكيل المدعين، عادل فرحان الشمري، في مرافعته: «لدينا تقارير رسمية وشهادات طبية وصور فوتوغرافية تثبت أن المصنع كان يطرح مخلفاته في أراض مكشوفة على بعد أقل من كيلومتر واحد من أقرب المنازل، وأن هذه المخلفات وصلت إلى المياه الجوفية التي يعتمد عليها السكان في الشرب والزراعة». وطالب بتعويض إجمالي قدره ٤٥٠ مليون دينار، إضافة إلى إلزام المصنع بإغلاق مكب المخلفات وتنظيف الموقع على نفقته.

من جهته، نفى المحامي وكيل المصنع، رياض كامل العبيدي، وجود أي علاقة سببية مثبتة بين نشاط المصنع والأضرار المدعى بها، مشيراً إلى أن «التقارير التي قدمها المدعون لا ترقى إلى مستوى الدليل القاطع، وأن بعضها أعد من جهات غير مختصة». وأضاف أن المصنع «يلتزم بكافة الشروط البيئية المقررة، وقد حصل على شهادة المطابقة في آخر تفتيش أجري في شباط الماضي».

وقررت المحكمة، بعد الاستماع إلى أقوال الطرفين، تأجيل الدعوى إلى جلسة ١٥ أيار المقبل، وإحالة الملف إلى لجنة خبراء مشتركة تضم ثلاثة أعضاء، تكلف بزيارة موقع المخلفات وإعداد تقرير تفصيلي خلال ٦٠ يوماً. كما قررت المحكمة إلزام المصنع بإيداع مبلغ ٥٠ مليون دينار كتأمين قضائي، وإلزام وزارة البيئة بتقديم نتائج فحوصات المياه التي أجرتها خلال السنوات الثلاث الماضية.

وأكد رئيس المحكمة في ختام الجلسة أن «الحكم سيبنى على الأدلة العلمية وحدها، بعيداً عن أي اعتبارات أخرى»، مشيراً إلى أن المحكمة «حريصة على تحقيق العدالة للمتضررين، وفي الوقت نفسه لا تريد أن تكون سبباً في إغلاق مصنع يوفر فرص عمل لمئات العائلات في المنطقة». ويأمل المدعون أن تسفر الخبرة الفنية عن نتائج حاسمة تنهي سنوات من المعاناة والشكاوى التي لم تجد نفعاً حتى الآن.

وفي سياق متصل، أعلنت نقابة المحامين في الحلة عن تشكيل لجنة متابعة قانونية للقضية، برئاسة المحامي سعد الدين فرحان العبيدي، لتقديم المشورة القانونية للمدعين الذين لا يملكون القدرة على توكيل محامين خاصين، وذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية. وقال العبيدي إن اللجنة «ستعمل على توثيق كل الأدلة والشهادات، وستتابع القضية في جميع مراحلها، لأن ما يحدث ليس مجرد نزاع بين شركة وأفراد، بل هو اختبار حقيقي لقدرة القانون على حماية البيئة والإنسان».

وأشار العبيدي إلى أن اللجنة تلقت حتى الآن ٢١٢ شكوى من سكان القرية والقرى المجاورة، معظمها تتعلق بأضرار صحية لحقت بالأطفال وكبار السن، مؤكداً أن «الأرقام الطبية وحدها كافية لإثبات حجم الكارثة، وسنطالب المحكمة بالاستعانة بخبراء مستقلين لا يرتبطون بأي جهة رسمية». وأضاف أن النقابة «لن تسمح بتحويل هذه القضية إلى ورقة ضغط سياسية أو إعلامية، فهي قضية إنسان قبل كل شيء».

من جانبها، أكدت مديرة مكتب المتابعة القانونية في النقابة، المحامية رنا سليم الجبوري، أن اللجنة ستعقد أول اجتماع لها يوم السبت المقبل في مقر النقابة، وستعلن عن آلية واضحة لاستقبال الشكاوى والمستندات. وقالت الجبوري: «نريد أن نضمن أن كل متضرر يجد من يسمعه ويدافع عن حقه، وأن لا تضيع الحقوق بسبب الجهل بالإجراءات أو قلة الإمكانات». وأكدت أن اللجنة ستنسق مع لجنة الخبراء المشتركة لضمان تبادل المعلومات بشكل كامل.

وتأتي هذه الخطوة بعد أسابيع من تظاهرات شهدتها القرية للمطالبة بإغلاق المصنع أو نقله، حيث رفع المتظاهرون لافتات تطالب بالعدالة وتحمل صور أطفال يعانون من أمراض مزمنة. وقد أثارت تلك التظاهرات اهتمام وسائل الإعلام المحلية، وسط مطالبات بأن تكون القضية اختباراً حقيقياً لمدى استقلال القضاء وقدرته على مواجهة النفوذ الاقتصادي.

مجلس بلدية الحلة يقر موازنة ٢٠٢١ بعجز قدره ٢٠ مليار دينار

الموازنة تخصص ٤٠ بالمئة من نفقاتها للمشاريع الخدمية وتعتمد على قروض لتمويل مشروع الصرف الصحي

الحلة – مراسلنا: صادق مجلس بلدية الحلة في جلسته العادية التي عقدها يوم الثلاثاء ١٦ شباط الجاري على مشروع موازنة البلدية للسنة المالية ٢٠٢١، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات بين أعضاء المجلس الـ ١٥ وممثلين عن الدوائر البلدية. وتبلغ النفقات المقدرة في الموازنة ٨٧ مليار دينار، فيما تقدر الإيرادات المتوقعة بـ ٦٧ مليار دينار، ما يعني عجزا قدره ٢٠ مليارا يخطط لتغطيته عبر قروض من المصرف الزراعي.

وصوت لصالح الموازنة ١١ عضوا من أصل ١٥، بينما امتنع ٣ أعضاء عن التصويت، وصوت عضوان ضدها. وقال رئيس المجلس، عبد الرحمن الدليمي، في كلمته إن «الموازنة جاءت واقعية وتراعي الأولويات الحقيقية للمدينة، وإن العجز المقدر ليس مخيفا إذا ما أحسن استخدام القروض في مشاريع تدر عائدا على البلدية». وأضاف أن المجلس «لن يسمح بأي إنفاق غير مدروس، وسنتابع كل دينار بدقة».

وتخصص الموازنة 40 بالمئة من نفقاتها للمشاريع الخدمية، أي ما يعادل ٣٤ مليار دينار، وهي نسبة اعتبرها عضو المجلس عن الدائرة الثالثة، فراس كامل العبيدي، «الأعلى منذ سنوات»، مشيرا إلى أن «الأرقام وحدها لا تكفي، فالشارع الرئيسي في حي النخيل ما زال ينتظر التعبيد منذ أكثر من عشر سنوات». وأكد العبيدي أنه سيطالب بإدراج الشارع ضمن المرحلة الأولى من المشاريع.

وتشمل المشاريع الممولة من القروض مشروع الصرف الصحي الذي تقدر كلفته الإجمالية بـ ١٢ مليار دينار، ويمتد على مرحلتين، إضافة إلى توسعة شبكة المياه وإنشاء جسر عائم على نهر الحلة. وقال مدير دائرة الهندسة في البلدية، المهندس سامر يوسف الكاظمي، إن «المشروع ضروري لحماية المدينة من الفيضانات، وقد أنجزنا دراسات الجدوى اللازمة، ونتوقع أن يستغرق تنفيذه ثلاث سنوات».

في المقابل، انتقد عضو المجلس عن الدائرة الخامسة، نادية حمدان الشمري، تخصيص مبلغ 3 ملايين دينار فقط لصيانة الطرق، واصفة المبلغ بأنه «مبلغ رمزي لا يكاد يغطي ثمن الإسفلت اللازم لشارع واحد». وردت عضو المجلس عن الدائرة الرابعة، سلوى عبد الكريم الزبيدي، بأن «الصيانة الدورية ستنفذ بالتعاون مع شركة خاصة، وبالتالي فإن المبلغ المخصص يكفي للمرحلة الأولى فقط».

وتضمنت الموازنة زيادة في رسوم النظافة العامة بنسبة 10 بالمئة، وهي الزيادة الأولى منذ عام 2018، وفرض رسم جديد على استخراج رخص البناء بقيمة 250 دينارا للمتر المربع الواحد. وقال رئيس المجلس إن «الزيادة ضرورية لتحسين جودة الخدمات، ولن تشمل الأسر ذات الدخل المحدود»، مشيرا إلى أن «الإعفاءات ستمنح بقرار من لجنة خاصة».

وأعلن مدير دائرة المالية، السيد كامل عبد الستار الجبوري، أن البلدية ستطلق حملة لتحصيل المتأخرات المستحقة على المواطنين، والتي تقدر بنحو 4 مليارات دينار، عبر تسهيلات في السداد تمتد لستة أشهر. وأكد أن «من يسدد خلال الشهر الأول سيحصل على خصم 15 بالمئة من قيمة الغرامات المتراكمة».

وتأتي هذه الموازنة في ظل أزمة مالية خانقة تعاني منها البلديات في مختلف أنحاء البلاد، بعد تراجع التخصيصات الحكومية بنسبة 40 بالمئة خلال العام الماضي. وقال مراقب الشؤون المالية في مجلس محافظة الحلة، السيد رياض عبد الكريم الطائي، إن «الاعتماد على القروض خطوة محفوفة بالمخاطر، ونأمل أن تكون الإيرادات المحلية قادرة على تغطية الأقساط خلال السنوات المقبلة».

وأعلن رئيس المجلس أن الموازنة ستعرض للمناقشة العلنية في جلسة مفتوحة للجمهور يوم 5 آذار المقبل، قبل التصويت النهائي عليها في جلسة 19 من الشهر نفسه. وأكد أن «الباب مفتوح أمام أي ملاحظات بناءة، ونريد أن تكون الموازنة وثيقة تعبر عن الجميع».

محكمة الحلة الصناعية في أولى جلساتها تنظر دعوى تعويض عن مخلفات مصنع الأسمدة الجنوبي

٣٤ مدعياً يطالبون بتعويضات عن أضرار بيئية وصحية ... والمصنع يرد بأن الأدلة المقدمة لا تربط بين نشاطه والتلوث المرصود

الحلة – مراسلنا: عقدت محكمة الحلة الصناعية، برئاسة القاضي نبيل عبد الرحمن الدليمي، أولى جلسات النظر في الدعوى المقامة ضد مصنع الأسمدة الجنوبي، والتي تطالب بتعويضات عن أضرار بيئية وصحية يدعي المدعون أنها ناجمة عن مخلفات المصنع. وحضر الجلسة ٣٤ مدعياً من سكان قرية أبو الخصيب وأقارب المتوفين، إضافة إلى ممثلين عن المصنع وعن وزارة البيئة.

وتعود وقائع القضية إلى الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩، حيث تقدم المدعون بشكاوى متفرقة إلى مديرية بيئة المحافظة، أكدت في مجملها وجود تلوث في مياه الآبار المحلية وارتفاع في معدلات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والجلدية. وقد أحالت المديرية الشكاوى إلى لجنة فنية خلصت في تقريرها إلى وجود مستويات مرتفعة من الفوسفات والفلورايد في عينات المياه المأخوذة من ٦ آبار قريبة من المصنع.

وقال المحامي وكيل المدعين، عادل فرحان الشمري، في مرافعته: «لدينا تقارير رسمية وشهادات طبية وصور فوتوغرافية تثبت أن المصنع كان يطرح مخلفاته في أراض مكشوفة على بعد أقل من كيلومتر واحد من أقرب المنازل، وأن هذه المخلفات وصلت إلى المياه الجوفية التي يعتمد عليها السكان في الشرب والزراعة». وطالب بتعويض إجمالي قدره ٤٥٠ مليون دينار، إضافة إلى إلزام المصنع بإغلاق مكب المخلفات وتنظيف الموقع على نفقته.

من جهته، نفى المحامي وكيل المصنع، رياض كامل العبيدي، وجود أي علاقة سببية مثبتة بين نشاط المصنع والأضرار المدعى بها، مشيراً إلى أن «التقارير التي قدمها المدعون لا ترقى إلى مستوى الدليل القاطع، وأن بعضها أعد من جهات غير مختصة». وأضاف أن المصنع «يلتزم بكافة الشروط البيئية المقررة، وقد حصل على شهادة المطابقة في آخر تفتيش أجري في شباط الماضي».

وقررت المحكمة، بعد الاستماع إلى أقوال الطرفين، تأجيل الدعوى إلى جلسة ١٥ أيار المقبل، وإحالة الملف إلى لجنة خبراء مشتركة تضم ثلاثة أعضاء، تكلف بزيارة موقع المخلفات وإعداد تقرير تفصيلي خلال ٦٠ يوماً. كما قررت المحكمة إلزام المصنع بإيداع مبلغ ٥٠ مليون دينار كتأمين قضائي، وإلزام وزارة البيئة بتقديم نتائج فحوصات المياه التي أجرتها خلال السنوات الثلاث الماضية.

وأكد رئيس المحكمة في ختام الجلسة أن «الحكم سيبنى على الأدلة العلمية وحدها، بعيداً عن أي اعتبارات أخرى»، مشيراً إلى أن المحكمة «حريصة على تحقيق العدالة للمتضررين، وفي الوقت نفسه لا تريد أن تكون سبباً في إغلاق مصنع يوفر فرص عمل لمئات العائلات في المنطقة». ويأمل المدعون أن تسفر الخبرة الفنية عن نتائج حاسمة تنهي سنوات من المعاناة والشكاوى التي لم تجد نفعاً حتى الآن.

وفي سياق متصل، أعلنت نقابة المحامين في الحلة عن تشكيل لجنة متابعة قانونية للقضية، برئاسة المحامي سعد الدين فرحان العبيدي، لتقديم المشورة القانونية للمدعين الذين لا يملكون القدرة على توكيل محامين خاصين، وذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية. وقال العبيدي إن اللجنة «ستعمل على توثيق كل الأدلة والشهادات، وستتابع القضية في جميع مراحلها، لأن ما يحدث ليس مجرد نزاع بين شركة وأفراد، بل هو اختبار حقيقي لقدرة القانون على حماية البيئة والإنسان».

وأشار العبيدي إلى أن اللجنة تلقت حتى الآن ٢١٢ شكوى من سكان القرية والقرى المجاورة، معظمها تتعلق بأضرار صحية لحقت بالأطفال وكبار السن، مؤكداً أن «الأرقام الطبية وحدها كافية لإثبات حجم الكارثة، وسنطالب المحكمة بالاستعانة بخبراء مستقلين لا يرتبطون بأي جهة رسمية». وأضاف أن النقابة «لن تسمح بتحويل هذه القضية إلى ورقة ضغط سياسية أو إعلامية، فهي قضية إنسان قبل كل شيء».

من جانبها، أكدت مديرة مكتب المتابعة القانونية في النقابة، المحامية رنا سليم الجبوري، أن اللجنة ستعقد أول اجتماع لها يوم السبت المقبل في مقر النقابة، وستعلن عن آلية واضحة لاستقبال الشكاوى والمستندات. وقالت الجبوري: «نريد أن نضمن أن كل متضرر يجد من يسمعه ويدافع عن حقه، وأن لا تضيع الحقوق بسبب الجهل بالإجراءات أو قلة الإمكانات». وأكدت أن اللجنة ستنسق مع لجنة الخبراء المشتركة لضمان تبادل المعلومات بشكل كامل.

وتأتي هذه الخطوة بعد أسابيع من تظاهرات شهدتها القرية للمطالبة بإغلاق المصنع أو نقله، حيث رفع المتظاهرون لافتات تطالب بالعدالة وتحمل صور أطفال يعانون من أمراض مزمنة. وقد أثارت تلك التظاهرات اهتمام وسائل الإعلام المحلية، وسط مطالبات بأن تكون القضية اختباراً حقيقياً لمدى استقلال القضاء وقدرته على مواجهة النفوذ الاقتصادي.

مجلس بلدية الحلة يقر موازنة ٢٠٢١ بعجز قدره ٢٠ مليار دينار

الموازنة تخصص ٤٠ بالمئة من نفقاتها للمشاريع الخدمية وتعتمد على قروض لتمويل مشروع الصرف الصحي

الحلة – مراسلنا: صادق مجلس بلدية الحلة في جلسته العادية التي عقدها يوم الثلاثاء ١٦ شباط الجاري على مشروع موازنة البلدية للسنة المالية ٢٠٢١، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات بين أعضاء المجلس الـ ١٥ وممثلين عن الدوائر البلدية. وتبلغ النفقات المقدرة في الموازنة ٨٧ مليار دينار، فيما تقدر الإيرادات المتوقعة بـ ٦٧ مليار دينار، ما يعني عجزا قدره ٢٠ مليارا يخطط لتغطيته عبر قروض من المصرف الزراعي.

وصوت لصالح الموازنة ١١ عضوا من أصل ١٥، بينما امتنع ٣ أعضاء عن التصويت، وصوت عضوان ضدها. وقال رئيس المجلس، عبد الرحمن الدليمي، في كلمته إن «الموازنة جاءت واقعية وتراعي الأولويات الحقيقية للمدينة، وإن العجز المقدر ليس مخيفا إذا ما أحسن استخدام القروض في مشاريع تدر عائدا على البلدية». وأضاف أن المجلس «لن يسمح بأي إنفاق غير مدروس، وسنتابع كل دينار بدقة».

وتخصص الموازنة 40 بالمئة من نفقاتها للمشاريع الخدمية، أي ما يعادل ٣٤ مليار دينار، وهي نسبة اعتبرها عضو المجلس عن الدائرة الثالثة، فراس كامل العبيدي، «الأعلى منذ سنوات»، مشيرا إلى أن «الأرقام وحدها لا تكفي، فالشارع الرئيسي في حي النخيل ما زال ينتظر التعبيد منذ أكثر من عشر سنوات». وأكد العبيدي أنه سيطالب بإدراج الشارع ضمن المرحلة الأولى من المشاريع.

وتشمل المشاريع الممولة من القروض مشروع الصرف الصحي الذي تقدر كلفته الإجمالية بـ ١٢ مليار دينار، ويمتد على مرحلتين، إضافة إلى توسعة شبكة المياه وإنشاء جسر عائم على نهر الحلة. وقال مدير دائرة الهندسة في البلدية، المهندس سامر يوسف الكاظمي، إن «المشروع ضروري لحماية المدينة من الفيضانات، وقد أنجزنا دراسات الجدوى اللازمة، ونتوقع أن يستغرق تنفيذه ثلاث سنوات».

في المقابل، انتقد عضو المجلس عن الدائرة الخامسة، نادية حمدان الشمري، تخصيص مبلغ 3 ملايين دينار فقط لصيانة الطرق، واصفة المبلغ بأنه «مبلغ رمزي لا يكاد يغطي ثمن الإسفلت اللازم لشارع واحد». وردت عضو المجلس عن الدائرة الرابعة، سلوى عبد الكريم الزبيدي، بأن «الصيانة الدورية ستنفذ بالتعاون مع شركة خاصة، وبالتالي فإن المبلغ المخصص يكفي للمرحلة الأولى فقط».

وتضمنت الموازنة زيادة في رسوم النظافة العامة بنسبة 10 بالمئة، وهي الزيادة الأولى منذ عام 2018، وفرض رسم جديد على استخراج رخص البناء بقيمة 250 دينارا للمتر المربع الواحد. وقال رئيس المجلس إن «الزيادة ضرورية لتحسين جودة الخدمات، ولن تشمل الأسر ذات الدخل المحدود»، مشيرا إلى أن «الإعفاءات ستمنح بقرار من لجنة خاصة».

وأعلن مدير دائرة المالية، السيد كامل عبد الستار الجبوري، أن البلدية ستطلق حملة لتحصيل المتأخرات المستحقة على المواطنين، والتي تقدر بنحو 4 مليارات دينار، عبر تسهيلات في السداد تمتد لستة أشهر. وأكد أن «من يسدد خلال الشهر الأول سيحصل على خصم 15 بالمئة من قيمة الغرامات المتراكمة».

وتأتي هذه الموازنة في ظل أزمة مالية خانقة تعاني منها البلديات في مختلف أنحاء البلاد، بعد تراجع التخصيصات الحكومية بنسبة 40 بالمئة خلال العام الماضي. وقال مراقب الشؤون المالية في مجلس محافظة الحلة، السيد رياض عبد الكريم الطائي، إن «الاعتماد على القروض خطوة محفوفة بالمخاطر، ونأمل أن تكون الإير